وثيقة رقم: MDE 31/019/2005 للتدوال العام

بيان إخباري رقم: 302

10 نوفمبر/ تشرين الثاني 2005

اليمن : منظمة العفو الدولية تدعو الرئيس صالح إلى وضع حد للاعتقال غير المشروع لليمنيين"المختفين" على أيدي الولايات المتحدة الأمريكية

عندما بدأ الرئيس علي عبد الله صالح زيارة إلى واشنطن لمقابلة رئيس الولايات المتحدة جورج دبليو بوش، دعت منظمة العفو الدولية الرئيس اليمني إلى التوضيح بأن بلاده لن تقوم بعد الآن باحتجاز مواطنيها لأجل غير مسمى من دون محاكمة نيابةً عن سلطات الولايات المتحدة أو بناءً على طلبها. ولا تزال السلطات اليمنية في الوقت الراهن تحتجز أربعة من مواطنيها من دون تهمة أو محاكمة، وذلك بناء على تعليمات من حكومة الولايات المتحدة على ما يبدو؛ وكان ثلاثة منهم قد " اختفوا" في السابق واحتُجزوا في مراكز استجواب سرية تديرها الولايات المتحدة، لفترة أكثر من عام قبل تسليمهم إلى سلطات الاحتجاز اليمنية.

كما حثت المنظمة الرئيس صالح على الإصرار على أن أي مواطنين يمنيين، ممن يمكن أن يكونوا " مختفين" ومحتجزين حالياً من قبل موظفين رسميين أمريكيين أو أشخاص يتصرفون نيابةً عنهم، أو محتجزين في خليج غوانتنامو، ينبغي تقديمهم إلى حظيرة القانون ومعاملتهم وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

أما الرجال الأربعة المحتجزون حالياً في اليمن بناء على تعليمات الولايات المتحدة، فهم:

- محمد عبد الله صلاح الأسد، الذي "اختفى" بعد احتجازه في تنزانيا في ديسمبر/كانون الأول 2003، ثم أُعيد إلى اليمن في مايو/ أيار 2005؛
- صلاح ناصر سالم علي، الذي "اختفى" في الأردن في سبتمبر/ أيلول 2003 بعد اعتقاله أولاً في إندونيسيا في أغسطس/ آب 2003، ثم أُعيد إلى اليمن في مايو/ أيار2003؛
- محمد فرج أحمد باشميلا، الذي "اختفى" بعد اعتقاله في الأردن في أكتوبر/ تشرين الأول 2003، ثم أُعيد إلى اليمن في مايو/ أيار 2005
- وليد محمد شاهر محمد القداسي، الذي اعتقلته السلطات الأمريكية في خليج غوانتنامو منذ العام 2002 حتى أبريل/ نيسان 2004، عندما أُعيد إلى اليمن، وظل محتجزاً في سجن تعز المركزي لمدة تزيد على سنة ونصف السنة من دون تهمة أو محاكمة.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2005، أبلغ مسؤولون يمنيون ممثلي منظمة العفو الدولية بأنهم "بانتظار وصول ملفات" الرجال الأربعة من السلطات الأمريكية قبل اتخاذ قرار بشأن توجيه تهمة لهم أو إطلاق سراحهم. ووفقاً لما قاله مسؤولون يمنيون، فإنه سيتم إطلاق سراح أولئك الرجال فوراً إذا طلبت السلطات الأمريكية منهم ذلك.

ويساور منظمة العفو الدولية القلق حيال استمرار حالة انعدام اليقين فيما يتعلق بأوضاعهم، وعدم السماح لهم بالاتصال بمحام أو المثول أمام قاض، ولأن السلطات اليمنية لم توجه إليهم تهماً بعد، وتحتجزهم خارج نطاق حكم القانون.

وتواصل منظمة العفو الدولية حث الرئيس علي عبد الله صالح على التدخل لضمان توجيه تهم إلى هؤلاء الرجال بارتكاب جرائم جنائية معترف بها، وتقديمهم إلى المحاكمة بلا تأخير ووفقاً للمعايير الدولية للمحاكمات العادلة، أو إطلاق سراحهم فوراً وبلا قيد أو شرط، بحسب ما تقتضي القوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان الملزِمة لليمن.

للاطلاع على المزيد من المعلومات، أنظر:
http://ara.amnesty.org/library/Index/ARAAMR511772005